

## الشيخ سلطان البرك

# تبني المؤتمر الشعبي للنظام اللامركزي

□ بدايةً ترحب صحيفة «الميثاق» بالشيخ سلطان البركاني الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام- في هذا اللقاء الذي يتزامن مع العيد الوطني الـ ٢٣ لقيام الجمهورية اليمنية.. ونود أن نطلعوا أولاً على المشهد السياسي في الساحة الوطنية وسير الحوار الوطني؟

- أولاً شكراً لكم في صحيفة «الميثاق» وبدايةً نهني الشعب اليمني قاطبة بمناسبة العيد الـ ٢٣ لقيام الجمهورية اليمنية في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، وأضيف إلى ذلك أن هذه الذكرى والتي سبقتها خلال السنتين الماضيتين كانت تأتي في ظل أزمة خطيرة تعيشها البلاد.. ربما اليوم نحن أفضل حالا من العام الماضي والعام الذي سبقه لأن سنوات الأزمة أكلت الأخضر واليابس ونالت من كل شيء.. واليوم تأتي هذه المناسبة ومؤتمر الحوار يواصل أعماله منذ ١٨ مارس، والمؤشرات الايجابية تتصع من خلال فرق العمل وبالذات فريق بناء الدولة.. فهناك تطورات كبيرة تشهدنا أعمال هذه المجموعة.. ونطمئن الجميع على أن وحدة اليمن محل احترام ليس من الاشياء والاصدقاء فحسب ولكن منا كيميانيين اصحاب المصلحة الحقيقية في الحفاظ عليها.. وان تلك السقوف المرتفعة التي كانت تنادي من وقت لآخر بالانفصال أو بفك الارتباط أصبحت اليوم ترى أن الحوار هو الفرصة الوحيدة والمخرج الوحيد لليمن الموحد للوصول الى صيغة جديدة لنظام الحكم في البلد وإلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية. اعتقد أن الجميع يتابع الرؤى التي قدمتها الاحزاب والتنظيمات السياسية.. ويلاحظ أن المؤتمر الشعبي العام كان سابقاً للوفاء بوعوده، فليس جديداً على المؤتمر الشعبي أن يكون متقدماً، كما شهد له الجميع برؤاه الخاصة بأسس بناء الدولة، بل كان رئيس المؤتمر الشعبي قد قدم مثل هذه الرؤى في السابق في تعز بالعيد العاشر وفي عدن قبل أكثر من خمس سنوات وفي ١٠ مارس ٢٠١١م في ملعب الثورة وأعلن عن هذه المبادرات يومها، ولكن للأسف- كان لدى الآخرين أهداف أخرى فرفضوها، وما هم اليوم عادوا إلى الصواب، ولا اعتقد أن ما جاء في رؤية الحزب الاشتراكي اليمني يختلف عن الرؤى والمبادرات التي طرحها الرئيس علي عبدالله صالح في السابق، وظلت تلك رؤيته وتقدم بها إلى مؤتمر الحوار الوطني وصارت محل تقدير واحترام الجميع..

نحن نبحث في التفاصيل.. هذه عناوين رئيسية، تحدت الملامح.. اتمنى ان تكون هذه الملامح محل اتفاق لدى جميع الأطراف وان كانت الاغلبية في تقديرى مع هذه الملامح، وان قليلاً جداً هم من يرون غيرها، لكن الاغلبية ترى ان هذا هو الشيء الطبيعي وان من يحرصون على وحدة اليمن وامنه واستقراره عليهم ان لا يمتدروا حول مواقف معينة، كما ان اولئك الذين يدعون الى تمزيق اليمن عليهم ان يدرجوا مخاطر ذلك لأن من يعتقد ان اليمن ستعود الى شطرين واحد كما بل ربما تنجزا إلى أكثر.. والمواطن اليمني أصبح يدرك انه لم يعد للنظام المركزي قيمة لا في صنعاء او في عدن وان الشيء الطبيعي ان يكون هناك نظام لامركزي متعدد الاقاليم وما طرحه المؤتمر الشعبي العام يلبي ذلك، وهو أيضاً استجابة لرؤية اخواننا في المحافظات الجنوبية من المؤتمرين الذين التقينا بهم من المحافظات الجنوبية التي التقينا وتشاورنا معها كثيراً وكل العقلاء في مؤتمر الحوار يرون ان هذه الخطوات هي التي تحفظ وحدة اليمن وامنه واستقراره.. وفي العالم كله ثابت ان اللامركزية هي التي تبقى وتديم وتحافظ على الأنظمة.

□ المبادرة التي تقدم بها رئيس الجمهورية السابق علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر كان فيها تلخيص لأبرز المشاكل التي يعاني منها الوطن ولم تتجاوب معها المعارضة واكتفت بالتعليق أنها تأخرت.. هل نفهم اليوم انكم تعولون على هذه المبادرة كحل شامل للقضايا الوطنية خاصة وانها أتت في مرحلة حساسة جداً؟

- أولاً في العمل السياسي ليس من المنطق ان يقال لمبادرة ايجابية انها تأخرت... اذا قلت ذلك، فأنت ذاهب الى ماذا؟ الى الدماء.. الى القتل والدمار.. ثم في نهاية المطاف عدت الى منطق الصواب.. الرئيس علي عبدالله صالح يومها دعا الى الحوار حول هذه المرتكزات... اعتقد اليوم انها البديل الأفضل والقبول ولا يستطيع احد ان يزياد عليها.. واولئك الذين قالوا انها تأخرت وأذكر يومها الدكتور ياسين سعيد نعمان وهو رئيس المجلس الأعلى لاجزاب المشترك حينها هو الذي قال عنها انها جاءت متأخرة.. لكننا نجده حمل في رؤية الحزب الاشتراكي نفس الرؤى التي طرحها الرئيس علي عبدالله صالح فيما يخص النظام اللامركزي..

بعض ملاحظه الدكتور ياسين عندا في موضوع اللامركزية وربما رؤية الحزب الاشتراكي كانت ابعده بتحديد خمس سنوات حتى يتم استكمال الاجزة اللامركزية واجهزة الاقاليم وغيرها.. إذا فليس هناك في العمل السياسي وفي مصالح البلد ما يقال انه تقدم او تأخر، طالما ليس لديك بديل أفضل.

كانوا يعتقدون ان ماسموه ثورة قادرة على اجتثاث كل شيء وكان عندهم الانطباع ان ماجرى في مصر وتونس وليبيا قادم الى اليمن ولم يكونوا يدركون ان أغلبية اليمنيين يقفون الى جانب الشرعية الدستورية وقد استوعبوا هذا متأخراً وهذا شأنهم لكن كان عليهم ان يأخذوا بأي مبادرة لإنقاذ البلد.. ثم لو تابعنا ادبيات الدكتور ياسين بعد ذلك كان يتحدث عن أنه يتم البحث عن حل، عن تسوية تاريخية.. الخ، وعندما جاءت من الرئيس علي عبدالله صالح أخذت بمرءة الرفض وهذا هو المعيب على السياسيين اليمنيين انه عندما تأتي مبادرة من طرف معين حتى لو كانت فوق المستوى الايجابي فتُرفض لأنها أتت من الخصوم ولم تأت من وسطاء.. وعلى العكس احياناً نجل ما يأتي من الخارج حتى لو كان بأصناف الحلول.

□ من خلال مؤتمر الحوار هل برز اصطفاف واسع للحفاظ على الوحدة بين الاحزاب السياسية الكبيرة وبالذات بين المؤتمر والاشتراكي خصوصاً انه يلاحظ وجود رؤى متقاربة بينهما؟  
- اولاً في موضوع النظام اللامركزي اعتقد ان الأطراف جميعاً ذهبت اليه وان كان البعض ذكره على استحياء ووضعوا واحداً من البدائل، والنظام الانتخابي كذلك والنظام البرلماني محل اجماع وان كانت بعض القوى حاولت ان تجعله أحد الخيارات وارادت ان تظهر عيوب ومساوئ الأنظمة.. صحيح انه لا يوجد نموذج للنظام اللامركزي ولا للنظام الانتخابي.. في العالم كل بلد تختار مايناسبها وما يتحقق

قال الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام وعضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل الشيخ سلطان البركاني إن غالبية الأطراف السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني أكدت حرصها على وحدة وأمن واستقرار اليمن ولم تتمترس عند مواقف معينة. ودعا البركاني في حديث مع «الميثاق» من يدعو إلى تمزيق اليمن إلى إدراك مخاطر هذه الطلبات.. مؤكداً أن من يعتقد أن اليمن ستعود إلى التشطير واهم جداً. وأكد البركاني أن الشيء الطبيعي أن يكون هناك نظام لا مركزي متعدد الأقاليم وما طرحه المؤتمر الشعبي العام يلبي ذلك، ويلبّي رؤية اخواننا في المحافظات الجنوبية من المؤتمرين الذين التقينا بهم أثناء اللقاءات التشاورية ثم الذين شاركوا في مؤتمر الحوار والقيادات الجنوبية التي التقينا بها وتشاورنا معها كثيراً وكل العقلاء في المؤتمر يرون أن هذا التوجه أو هذه الخطوات هي التي تحفظ وحدة اليمن وامنه واستقراره. هذه القضايا وغيرها تحدث عنها الأمين العام المساعد الشيخ/ سلطان البركاني في الحوار التالي:

### حوار/ محمد أنعم- عبدالولي المذاهبي

## الأحزاب تقدم رؤى سبق أن طرحها الزعيم الصالح

## على وزير العدل أن يطلب من مجلس النواب رفع الحصانة عن المتهمين بجريمة مسجد الرئاسة

## المؤتمر الشعبي يمدّ يده لكل القوى للخ

الجنوبية كانت همأ، وعلينا ان لانجعل الخرق يتسع على الراقع يوماً بعد يوم وان نذهب الى المعالجات من خلال حكومة الوفاق.. هؤلاء الذين كانوا يتحدثون عن القضية الجنوبية ثم عندما وصلوا الى الحكومة سكتوا.. فلماذا لاتنعكس تلك الصيحات في أداء الوزراء من خلال برنامج يقدمونه لمعالجة القضايا التي تحتاج الى معالجة ولاحتجاج الى مناقشة في مؤتمر الحوار، ثم ان الحديث عن شكل الدولة أو الاتفاق عليه هو الذي يحل موضوع الاشكالية القائمة وهو الحل الأنسب لليمن موحداً آمناً ومستقراً.

□ هناك مخاوف من أن تشكل الفيدرالية خطوة نحو الانفصال؟

- من يقول ان الفيدرالية هي الانفصال فهو لايعني مايقول على الاطلاق حيث، يوجد في العالم قرابة اربعين دولة تقوم على النظام الفيدرالي.. هل الولايات المتحدة ليست موحدة.. وهل ألمانيا ليست موحدة.. هل الهند غير موحدة.. هل السودان غير موحدة.. هل اثيوبيا غير موحدة.. هل الامارات غير موحدة؟ لا اعتقد ان الفيدرالية تراجع على الاطلاق، إنما هي تطوير لنظام الحكم وبمشاركة اوسع في السلطة والثروة وهذا أمر لابد ان يكون واضحاً للجميع.. انت لاتستطيع ان تقول للناس ان عليكم ان تتجمعوا في المركز لمعالجة شئونكم وان كان قانون السلطة المحلية قد حد من هذه المركزية المفرطة، ولو طبق، وجرى تطويره من يومها لما وصلنا الى هذه الحالة، لكن هناك اطرافاً كانت ترفض الحكم المحلي بشكل كامل، كان الاخوة في الاصلاح بوضوح يرفضون ذلك على الاطلاق ويعتبرونه خيانة، وقد أشرت سابقاً إلى ان الدولة اللامركزية هي التي تحفظ بنيان الدول، بينما الدولة المركزية هي التي تدمر هذا البنيان والنسيج الاجتماعي وتجعل جميع الناس ينظرون الى ان من حققهم ان يذهبوا الى حيث ما يريدون هم لا ينظرون الى خيبة واحدة.

□ في مبادرة ١٠ مارس المؤتمر تجاوز هذه النقطة بشكل أكثر ذكاء من خلال حكم محلي كامل الصلاحيات ألا تكفي هذه الرؤية لحل المشكلة..

- عندما أقول حكم محلي كامل الصلاحيات او عندما أقول نظام اقاليم فالأمر واحد في المصطلح، من يخدع نفسه يقول انه عندما اتحدث عن حكم محلي كامل او اقاليم يعني ليست الاقاليم معناها انك ستعطي الصلاحيات كاملة وانت في نظام موحّد، فكيف ان يكون هناك رئيس دولة واحدة، وحكومة واحدة وبرلمان واحد ونشيد وطني وعلم واحد، وعملة واحدة، وجيش واحد وسياسة خارجية واحدة وقضاء واحد.. هذه هي القضايا الرئيسية التي تجمعنا في اطار الوحدة ثم اتركوا للناس مساحة من الحرية لتطوير مناطقهم بالطريقة التي يرونها وان يتناقفوا في عملية التطوير بدلاً من أن تظل العملية جامدة..

□ لويحظ مؤخرًا ان هناك تصعيداً بين المؤتمر والمشارك من خلال البيانات المتبادلة.. فهل هناك طرف يسعى الى تفخيخ الحوار او عدم السير بالنسوية الى النهاية، وما حقيقة الخلاف حول رئاسة البرلمان وقانون المصالحة والعدالة؟!

- اقول للشعب اليمني كاملاً ان هناك طرفاً في المشترك لا يستطيع الحوار ولا يرغب في نتائجه ويحاول جر الجميع الى المربع الاول، وكنت اتمنى على بقية احزاب المشترك ان لاتنجر وراء هذه الاضحوكة، القضايا التي افتعلوها هذه الايام ليست قضايا خلاف حقيقي حتى تبرز الى السطح هذه البيانات والمهاترات الاعلامية.. وهم يدركون ان من يقوم اليوم بارتكاب الأخطاء الكبيرة في مؤسسات الدولة هو التجرع اليمني اللامع حتى بإقصاء شركائه في اللقاء المشترك لانهم تعودوا على الأحادية والغاء الآخر وهو في عملية سباق مع الزمن ويعتقد انه سيأخذ كل شيء قبل مجيء الانتخابات.. اما بالنسبة لقضية انتخابات هيئة رئاسة مجلس النواب فهي محددة دستورياً وقانوناً ولا يمكن الحديث عن غير ذلك، وجرى

## المؤتمر الشعبي يعمل بوتيرة عالية لخوض انتخابات 2014

## ممثلو الإصلاح في الحوار يعيشون معزولين في أروقتهم ولجانهم

## على كتلة الإصلاح أن تقر بمبدأ انتخاب هيئة رئاسة مجلس النواب

## مقاطعة جلسات البرلمان خيانة للناخبين

- الدولة المدنية ستأتي من خلال عمل المجموعات.. ماذا ترى مجموعة الحكم الرشيد وماذا ترى مجموعة الحريات وماذا ترى مجموعة التنمية المستدامة، عمل هذه المجموعات سيوصلنا الى الحديثة تلقائياً.. البعض كان يفهم الدولة المدنية بأنها مثل المجموعات ثم في مؤتمر الحوار بشكل عام.. وانت عندما تتحدث عن الدولة المدنية الحديثة وتزيح بعض القيود الموجودة عليها من خلال المشاريع التي طرحتها سيوصلنا الى الدولة المدنية الحديثة تلقائياً.. البعض كان يفهم الدولة المدنية الحديثة بأنها مثل الدولة العسكرية، لا بالعكس هذا ليس له علاقة بالعمل العسكري على الاطلاق وانما نتحدث عن منظومة قيم ومبادئ تحكم اعمال هذه الدولة وتجعلها متقبلة لكل الآراء وكل ما هو ايجابي، وليس محكوماً بالكنيسة او بالمسجد ولا محكوماً بالعمامة ولا محكوماً بالحلية، بل محكومة بما يصلح لهذا الشعب.. وكما قلت لا يوجد نماذج جاهزة في العالم وانما كل بلد يصمم النظام الذي يناسب معه وبالطريقة التي تتفق مع تراثه وقيمه ومبادئه ومع تطورات الحياة فيه..

□ المؤتمر قدم حتى الآن رؤى تتعلق بأسس الدولة والنظام الاداري للدولة ورؤيتين فيما يتعلق بالقضية الجنوبية.. فما الجديد الذي يمكن ان يقدمه المؤتمر الشعبي من رؤى فيما يتعلق بنظام الحكم او في النظام الانتخابي؟

- ما طرحه المؤتمر الشعبي العام في موضوع اسس الدولة أنه ليس هناك شمال ولا جنوب.. هناك اليمن.. وذلك النظام للجمهورية اليمنية ككل لا يستطيع احد ان يقول هذا للشمال او هذا للجنوب.. هذا لليمن كدولة، الارض والانسان موحد فيها منذ خلق الله البسيطة وهم يتكونون من مشكاة واحدة.. ماذا تريد بعد ذلك.. الآن في موضوع القضية الجنوبية قدمت الاسباب والجزور ثم يأتي بعدها موضوع الحلول وهي التي ستطرح في النهاية او مطلوب الآن الرؤى حولها بحيث تنهي مجموعة العمل مهامها.. البعض يعتقد ان علينا ان نفصل في القضية الجنوبية ثم نعود الى الاعمال الأخرى طالما الشيء الطبيعي وربما الخطأ الذي وقعت فيه اللجنة الفنية التي أعدت للحوار عندما وضعت القضية الجنوبية وقضية صعدة في المقدمة فارتبط في خيال الناس ان علينا ان نحل هاتين القضيتين ثم نبحث في القضايا الأخرى.. الاصل ان بناء الدولة هو الاصل ثم تأتي بعدها الفروع، لكن يومها كانت تريد ان تعمل عمل تطمين للناس ان هاتين القضيتين ليستا فرعتين وانما رئيسيتان ستتعامل معهما بما يعطيهما مكانتهما الحقيقية ونضعها نصب اعيننا.. ففي القضية الجنوبية بدأت خطوات الآن على ارض الواقع من خلال اللجان التي شكلها فخامة الاخ رئيس الجمهورية.. وكان يقترض على الحكومة عند تشكيلها ان تجل من المعالجات لان تظل تتحدث في صنعاء فقط او تعتقد اجتماعات مجلس الوزراء لأن القضية



على الواقع.. فعملية الاصطفاف لم تبرز في قضية معينة لاننا لم نصل الى مرحلة هل نوافق ام لا نوافق كأطراف، وهذا سيربز عندما توضع هذه القضايا على طاولة التصويت، من مع ومن ضد.. اليوم كل مجموعة تناقش القضايا المطروحة امامها لكن مجموعة بناء الدولة هي الاصل في مؤتمر الحوار، ومخرجاتها تنعكس على كل فروع المجموعات الأخرى، لأنك كيف تتحدث عن القضية الجنوبية وعن قضية صعدة وعن الحكم الرشيد وعن مرحلة الانتقالية وعن بناء الجيش مالم تكن الاسس الدستورية هي التي تحكمك والتي تحدد اتجاهاتك.. فهذه المجموعة الخاصة ببناء الدولة تسير بخطوات جيدة، وتلاحظ في اطار اللجنة أنه ليس هناك اختلاف حتى هذه اللحظة.

□ أما موضوع المادة الثالثة من الدستور، فنحن بلد مسلم وعندما اتحدث ان دين الدولة هو الاسلام فلا احتاج الى ان يزايد علي احد، وعندما أتحدث عن الاسلام دين الدولة، لتفانيها الشرعية الاسلامية هي الحاكم في ذلك مع الاخذ بضرورات الحياة، وربما البعض يعتقد انه عندما تتحدث عن مصدر التشريعات جميعاً او المصدر الرئيسي للتشريع، لا فرق بين الاثنين.. انما البعض يرى عندما نتحدث عن دولة مدنية حديثة، فلا بد من الأخذ بتطور الحياة.. والبعض يعتقد عندما نتحدث عن هذا النص انك تريد ان تسقط الاتفاقات الدولية المتعارضة مع الشريعة الاسلامية، هذا امر غير وارد مطلقاً.. ان يقال إنه اذا لم تقل انها مصدر التشريعات جميعاً فإنيك ستأخذ بالاتفاقات الدولية الخاصة بالحقوق والحريات.. انت كمسلم وكل الدول الاسلامية عندما نصوت على هذه الاتفاقات- وبلادنا واحدة منها- تقول: بما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية ودين الدولة، والا فلماذا ستوافق عليه ولا تنفذ.

□ الغريب يتعامل معك على هذا الاساس والا سيقولون: انت وقعت من زمان ونحن قد وقعنا على كل الاتفاقات فيطالبون بتطبيقها.. لكنهم يعرفون انك بلد مسلم ولا يمكن ان تخضعها لكل تلك النصوص، وكان التشدد في هذه النصوص عندما كان البعض يرى ان الحزب الاشتراكي شيوعي واماركسي لا يريد ديناً ولا يريد دولة.. كانت المبادئ قائمة، واليوم قد أصبح الاشتراكي والاصلاح في خالته واحدة، فالخاوف تلك تبيدت ولم يعد النظام الشيوعي سارياً ولا سائداً.

□ قلوبنا مفتوحة اليوم يتوافق المؤتمر الشعبي العام مع كثير من الاطراف.. فهل تتوقعون ظهور تحالفات جديدة في ظل الحوار الوطني؟

- نحن في المؤتمر الشعبي العام نمد ايدينا وقلوبنا مفتوحة لكل القوى، وطالما الهم الوطني هو اليمن فليس هناك نقاط اختلاف بيننا وبين الآخرين، نحن نريد ان نخرج برؤية شاملة لمستقبل ابنائنا وللحفاظ على اليمن ووحدته وامنه واستقراره والتي كانت هدفاً رئيسياً وغيابتنا جميعاً، نحن نتفق مع الجميع في كثير من النقاط وهناك قواسم مشتركة نتلقى عليها.. ونقاط الاختلاف نخضعها للحوار.. لذا توجه من خلال صحيفة «الميثاق» بدعوة كل القوى السياسية الى المشاركة في الحوار.. ان أفتح قلوبنا لبعضنا البعض، وندخل بحوار جانبي حول تكوين مجموعة عمل واحدة او تنسيق او كتلت، المهم ان نتفق على القضايا الرئيسية ونتباين في بعض القضايا..

□ ما تم هل يرتقي الى مستوى التحالفات السياسية او بداية لذلك؟

- في مؤتمرات الحوار يكون هناك عادة مايسمى بالتنسيق بين بعض الاطراف خاصة التي لم تدخل الحوار وهي متحالفة، أما من دخلت الحوار وهي متفقة على برنامج واحد فتكون مجموعة متحالفة، ومثل هذه الاعمال تحتاج الى عملية تنسيق لآتري الى مستوى التحالفات لكن هذا ممكن في المستقبل القريب، من خلال التقارب الموجود في مؤتمر الحوار والاتفاق على قواسم مشتركة، فذلك يسهل على هذه الاطراف ان تصل الى التحالفات بعد ذلك بشكل سريع.

□ من خلال القراءة الأولية للرؤى التي قدمت سواء من المؤتمر او غيره. اين الدولة المدنية التي يمكن ان نلاحظها حتى الآن.. حيث يلاحظ غيابها؟